علي عبدالله صالح.. مجدٌ لا يأفل

جمال محمد حميد

من يظن ولو لوهلة واحدة أن الزعيم علي عبدالله صالح يمكن أن ينسى فهو واهم ومريض فبصماته في الوطن لا يمكن أن تمحى أبداً خصوصا وأنها تتمثل بمنجزات عظيمة وجبارة في جميع محافظات الجمهورية قدمها خلال فترة ترؤسه لليمن.

إن الزعيم علي عبدالله صالح مجدٌ لا يأفل بفضل أفعاله التي سطرها التاريخ وقيدها للأجيال القادمة التي ستقرأ كيف أن هذا المواطن اليمني البسيط تحمل فوق أكتافه كفنه وقاد اليمن في حقبة من الصراعات وأخرجها إلى بر الأمان ليصل بالوطن إلى ما وصل إليه اليوم وأخرج اليمن من صراعات كانت ستؤدي بالجميع إلى الغرق في حمامات الدماء التي رأى البعض أن يتاجر بها ويوظفها لصالحه فوقع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وسلم السلطة سلمياً لأيد أمينة هي أيدي المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية الذي انتخبه الشعب بشرعية دستورية كمرشح توافقي نصت عليه المبادرة الخليجية.

فالزعيم علي عبدالله صالح غلب المصلحة الوطنية وعمل قدر الاستطاعة للوصول باليمن إلى ما وصلنا إليه من تداول سلمي للسلطة وشهد العالم كله بحكمة وحنكة وسياسة وصبر وقيادة الزعيم علي عبدالله صالح لدفة السفينة اليمنية خلال فترة حكمه إلى أن أوصلها لبر الأمان.

وعلى الجميع خصوصاً المأزومين الذين يظنون سوءاً بالزعيم الإقرار بأن علي عبدالله صالح لن يأفل مجده أبداً، وهو رقم صعب لا يستطيع أحد أن يمس به أو أن يشكك بأنه باني اليمن الحديث ومن أرسى الديمقراطية وحرية التعبير في وطن الإيمان والحكمة.

لقد كان الزعيم علي عبدالله صالح حريصاً كل الحرص أن يجمع كل أطياف المجتمع اليمني تحت مظلة واحدة تحويهم وإن كانت هناك بعض التجاوزات التي حصلت ولكنها كانت تهدف بفضل سياسة وحكمة الرئيس علي عبدالله صالح إلى إحداث التوازن والأمن والاستقرار في البلاد ولعل ما نمر به هذه الأيام من اختلالات كبيرة في النظام الأمني والسياسي والاجتماعي والفردي والجماعي يدلل على حقيقة أمر لا ثاني له أن علي عبدالله صالح كان صادقاً عندما قال انه يحكم من على رؤوس الثعابين في اليمن.

وقد ظهرت الآن الثعابين وبدأت تبث سمومها بالأخص منذ ما يقارب سنة وأدخلت البلاد في أزمات متعددة ورغم تنازل وتسليم الزعيم علي عبدالله صالح الرئاسة والسلطة سلمياً وعبر صندوق الاقتراع إلا أنهم لم يكفوا أبداً بأعمالهم التخريبية عن محاولاتهم جر البلاد إلى أتون الصراعات بعد بث سمومهم وإثارة الفتنة بين أبناء الوطن.

أخيراً.. سيظل الرئيس علي عبدالله صالح حاضراً في ذاكرة الجميع مؤيديه ومعارضيه لأنه مجدٌ لا يأفل ولا يمكن لأحد أن يمحو أو يلغي مواقفه الوطنية والقومية والعربية والعالمية تجاه وطنه وعروبته ونصرة القضايا العربية والإسلامية والإنسانية العالمية.

وليعلم الجميع أيضاً أن الزعيم علي عبدالله صالح سيظل حاضراً معنا بإذن الله في العملية السياسية في البلاد من خلال رئاسته لحزب المؤتمر الشعبي العام الحزب الوحيد على مستوى الدول التي شهدت ما يسمى الثورات العربية الذي ظل متماسكا وقوياً في أحلك الظروف واثبت للجميع ان قاعدته الشعبية كبيرة بكبر رؤيته السياسية التي قدم من خلالها العديد من المنجزات التي قدمها للشعب الذي اختاره لتمثيله في السياسة الداخلية والخارجية عبر الرئاسة ومجلس النواب والمجالس المحلية.

يسألونك عن هيكلة الجيــش..!!

عبدالولي المذابي

يشير مصطلح هيكلة الجيش إلى التخطيط والتنظيم والتشكيل للقوات المسلحة وفق المبادئ والنظم العسكرية، وبالتالي فإن إعادة هيكلة الجيش تعني بالضرورة إعادة تنظيم وتشكيل القوات المسلحة وفق نظام عسكري مخالف لما هو قائم حالياً، وهو مايعني اجراء عمليات معقدة وطويلة قد يكون لها نتائج كارثية إذا لم تؤخذ في الاعتبار التركيبة الاجتماعية والسياسية المعقدة للجيش، بالاضافة الى الاختلالات البنيوية القائمة، والتي أدت إلى التفكير بإعادة الهيكلة.

ويعتبر الجنرال مصطفى عبدالنبي عملية هيكلة الجيوش من أبغض الاجراءات في القوانين السياسية والعسكرية لدى قادتها، وقد تصل مخاطرها إلى ذروتها في الدول التي ترتفع نسبة الأمية في جيوشها أو تلك التي لاتعتمد برامج التأهيل العسكري المستمر، وكذلك في المراحل الانتقالية للدمج السياسي بين دولتين وجيشين، وكذلك الحال في عهد حكومات التسوية السياسية التي تقوم على إقصاء طرف سياسي لأي سبب.

وتعتبر الهيكلة بمفهومها الواسع فرصة سانحة وصفقة رابحة للعملاء والخونة وضعاف النفوس، من شأنها إيصالهم إلى مراكز النفوذ وصنع القرار على بساط التسوية السياسية الذي يقفز بهم فوق المبادئ والمعايير العسكرية، وبغض الطرف عن الكفاءات والأقدمية ونظافة سجل الخدمة العسكرية، وهو ما يؤدي عملياً إلى تحطيم معنويات الجيش ويثير حساسية مفرطة في أوساط وحداته ومنتسبيه.

ولاشك في أن إدخال مطلب هيكلة الجيش ضمن المطالب السياسية يثير الكثير من الشبهات حول مسألة توسيع نفوذ مراكز القوى وتحويل الجيش من مؤسسة وطنية محايدة إلى عصابات نظامية تمارس عملاً سياسياً يحرمه الدستور ويجرمه القانون العسكري.

وبالنظر إلى الحالة اليمنية سنجد أن هناك اختلالات كثيرة تشوب بعض وحدات الجيش التي أنشئت على أساس الولاء الشخصي للقائد، وأغفلت القيم الوطنية والمبادئ العسكرية، وبمجرد نشوب أزمة سياسية انحرفت تلك الوحدات عن واجباتها ومهماتها الوطنية لتصبح أداة لتنفيذ أجندة حزبية وفق أهواء قائدها المنشق عن النظام، ليظهر وكأنه يملك هذه الوحدات ملكية خاصة، وهو شعور طبيعي بالنظر إلى الممارسات والانتهاكات الكبيرة التي كان يرتكبها بمساندة تلك الوحدات، مثل نهب الأراضي وتهريب المشتقات النفطية، مقابل حصول بعض الضباط وقادة الألوية والكتائب على مزايا مادية وترقيات وبعض قطع الأراضي المنهوبة من الدولة والمواطنين وإن كانت لاتمثل (1 ٪) مما يحصل عليه المسئول الأعلى.

ويتضمن مصطلح الهيكلة- كمفهوم عسكري استراتيجي- إعادة تمركز وتسليح وتنظيم الوحدات في مناطق معينة وفقاً للتهديدات المستقبلية وطبيعة المهام المنوطة بها، وهو ما يعني الحاجة الى وقت أطول من عمر المرحلة الانتقالية الثانية، إذ تتطلب اعادة هيكلة الجيش اليمني وفقاً للمعايير العسكرية فترة تتراوح مابين (6 - 10) سنوات إذا كان الأمر قاصراً على الخبراء اليمنيين في لجنة الشئون العسكرية والأمنية وبعض الخبراء العرب والروس، أما في حال الإعتماد على الخبراء الأمريكيين فإن العملية قد تتطلب وقتاً أطول يتراوح مابين (10 - 20) سنة قادمة، وأي تقليص في المدة سيكون على حساب منهجية الهيكلة وسلامتها، وهو مايعني عملياً استحداث مشاكل واختلالات جديدة في بنية الجيش.

وما بين الهيكلة على الطريقة الأمريكية والهيكلة على الطريقة الاسلامية مخاطر لا حدود لها تبدأ بالتبعية وتمر بالتطرف وتنتهي بذبح الجيش، وحينها لاتهم الطريقة.

ولعل تلك المخاطر تفرض على الحكومة واللجنة العسكرية البدء بإنهاء انقسام الجيش أولاً، لأن الهيكلة في ظل الانفلات الأمني والانقسام لن تؤدي إلا لتكريس الانقسام وتفاقم الأوضاع.

تصويب القضية الجنوبية في المحافل الدولية

عوض كشميم

التحولات المفاجئة في المعادلة الجنوبية على مستوى الخارطة الاجتماعية والسياسية لتأييد الحراك الجنوبي السلمي ،وتزايدة وتيرة الالتفاف الشعبي لقضية الجنوب عبر موقف جامع يوم 21 فبراير 2012م، وإن تجاهلت الدوائر الرسمية في صنعاء مقاطعة أبناء الجنوب للعملية الانتخابية بهدف إيصال رسالة للقوى الحاكمة في صنعاء والمنطقة الإقليمية والعالم أيضا لعلهم يدركو أبعادها السياسية بعيدا عن المكابرة وتجاهل الحقائق على الأرض.

ليس مستغرباً تماسك الجبهة الداخلية الجنوبية ربما يراه آخرون موقفاً متقدماً للمشروع الذي تناضل من أجله الفصائل الجنوبية التي بدأت تنتقل من حشود التعبئة الجماهيرية من فترة زمنية قصيرة إلى العمل التنظيمي والحركي السياسي المؤسسي.بالرغم من محاولة خلط الأوراق منذ قرابة أكثر من عام بالزج بلعبة القاعدة في المحيط الجغرافي لقلب الجنوب بأبين وربطها بالاستقطابات الإقليمية والدولية لطرفي الصراع العسكري ربما تساعد على تفتيت وتدمير البنية التحتية ونزوح الآلالف من الأسر لكن كل ذلك لن ينه هي قضية الجنوب.

ولعل المشروع الذي أجمعت عليه كافة فصائل الحراك «المطالبة بعودة الدولة « يتقاطع مع مشاريع سياسية أخرى على الساحة اليمنية، وبكل تأكيد يلحظ المتابع نوعاً من الفرز والاستقطابات والتعاطف، فإذا كانت الأجندة الجنوبية تطرح خيار العودة إلى الدولة السابقة والتفاوض على قراري مجلس الأمن الدولي رقم 924، 931 لعام 1994 اللذين ارتبطا بالحرب على الجنوب، وما خلفته نتائج الحرب على أبناء الجنوب إلى يومنا، فلا داع لمناصبته العداء، ويجب ألا يكون هناك إكراه لمحاولة إثناء الجنوبيين عن مطالبهم المشروعة لأنهم أصحاب حق.

مع احترامي للطرح الأمين والمسؤول لبعض الكتاب الذين يجهرون بكلمة الحق لتأييد مطالب أبناء الجنوب، وإن كان بعضهم يقولها على مضض. وبالمقابل ينبغي ألا تأخذ بعض انزلاقات طائشة فردية تصدر من بعض الذهنيات الرعناء المحسوبة على الحراك الجنوبي على محمل الجد، ليتحمل الجنوب تبعات الشطط العارض، بما يؤجج من روح العدائية ويفسد من البعد الأخلاقي لأصحاب القضية.

وفي كل الأحوال الأوضاع في الجنوب مطمئنة وأكثر تجانساً والتفافاً مما كانت عليه في السابق، وكل يوم يزداد تعاظم التعاطف الشعبي ليس على مستوى الداخل فحسب، بل على مستوى الخارج، إلى درجة تغير مواقف دول في المنطقة الإقليمية والدولية لمناصرة أبناء الجنوب خصوصاً تلك التي كانت على الضد في حرب صيف 1994.

فكما يشار بالبنان إلى مطالب أبناء الجنوب من عديد كتاب ومحللين سياسيين، لا مبرر للمؤسسة الحاكمة أن تشرع في فتح حوار مع القوى الجنوبية الممثلة للجنوب، بعد أن اتسعت قاعدتها الجماهيرية. وفي حال قبول المؤسسة الحاكمة بممثلين من خارج مكونات الجنوب للتشاور حول قضية الجنوب، فإن احتمالات جدوى الحوار لن تكون مجدية، خصوصاً أن بعض الدعوات تهدف إلى إفراغ محتوى مرجعيات القضية من محيطها الدولي إلى احتوائها واختزالها كقضية صعدة في إطار المشروع الوطني تحت عنوان «القضية الجنوبية كمدخل لإصلاح النظام السياسي»، مع احترامي لدعاة هذا الخيار والخطط الداعمة له، فالإيمان بحق الاختلاف مبدأ أساسي في قبول التنوع.

محـرقة دوفـس والإرهـاب ومستقبـل الجنـوب

قاسم داؤود علي

في وقت كان فيه الجميع – سلطة وقوى سياسية ومجتمعاً – منهمكين في متابعة مجريات وتحولات العملية السياسية الجارية بما فيها تولي عبدربه منصور هادي منصب رئاسة الجمهورية، وكان يجري الاستعداد للانتقال إلى المهمة التالية من جدول أعمال المشروع السياسي الإقليمي والدولي الذي جرى اسقاطه على اليمن جاءت الضربة القاصمة والموجعة التي وجهتها جماعات «أنصار الشريعة» لوحدات القوات المسلحة المرابطة على محور دوفس – الكود وفي آخر امتداد لساحل أبين الذي دائما ما كان حاضراً في إبداعات وروائع عمالقة الشعر والغناء من أمثال لطفي جعفر أمان واحمد قاسم، وسبحان مغير الأحوال.

كان للحادث تأثيره المباشر وفعله العميق وعلى أكثر من صعيد داخل اليمن وخارجها، في عواصم العالم ومنظماته بما فيها مجلس الأمن الدولي. ويرجع هذا الاهتمام بالحادث خاصة على الصعيد الخارجي نظراً إلى توقيته وظروفه وملابساته وطبيعة أطرافه (الفاعل والمفعول به) وما قد ينجم عنه على صعيد ما يجري في صنعاء والبلاد عامة.

وعدا عن هذه المسائل فما حصل في دوفس لا يحمل جديداً في العلاقة التي قامت منذ أمد طويل بين السلطة ومراكزها ورموزها المختلفة وهذه الجماعات على مختلف مسمياتها.

كما ان ما حصل في دوفس لم يكن نتيجة لدهاء (الجماعة) ولا لقدراتها الخارقة وقواتها الضاربة ولكنه استمرار لسياسة التسليم السلمي التي بموجبها سلمت السلطة لهذه القوى مصنع 7 أكتوبر لإنتاج الذخائر والمعسكرات والمواقع الإستراتيجية ومستودعات الأسلحة وقوافل الإمداد والمدن ومناطق بكاملها، وعلى هذه القاعدة يمكن اعتبار محرقة دوفس التي أودت بحياة المئات من الجنود والضباط استمراراً للمآسي والكوارث التي حلت بسكان دلتا أبين نجم عنها مئات الضحايا وأكثر من ربع مليون إنسان مهجر ومشرد والدمار الهائل والشامل الذي طال كل مقومات الحياة وكل ما شيده الإنسان على ارض الدلتا.

الموقف الرسمي المطلوب من السلطة سواء إزاء ما حدث في دوفس أو الحالة التي تعيشها أبين ومناطق أخرى وإزاء الظاهرة برمتها والذي ينتظره الرأي العام حتى اللحظة هو وحده الذي سيحدد إلى أين تتجه الأمور وتتحرك الأوضاع في اليمن، وهل صحيح انها تقف على (عتبة مستقبل جديد) كما صرح معالي وزير الخارجية السعودي مساء يوم وقوع حادث دوفس أم مازالت جاثمة في ذلك الزمن الذي قيل فيه (لو قتل أي عدد من الجنود سوف نأتي بالبديل لهم)؟.

الرأي العام لا يطلب المستحيل ويقدر الظروف القائمة على صعيد السلطة ووضع كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة فلسان حالهم يقول العين بصيرة واليد قصيرة واللهم اعني على أصحابي وحلفائي أما أعدائي فانا كفيل بهم.

الجميع يدركون ان هذه الجماعات لم تنزل على اليمن من السماء وإنما هناك من فتح لها أبواب البلاد وسهل لها التواجد والنشاط والحركة ووفر لها كل المتطلبات والإمكانيات، كما خلق ورعى البيئة المفرخة والحاضنة لهذه الجماعات وفكرها المتطرف وكان لهذه العملية هدفها السياسي منذ البداية أي منذ ثمانينيات القرن الماضي مروراً بعام تسعين وحرب أربعة وتسعين وصولا إلى ما يحدث اليوم، وقد مثل العداء للجنوب والحرب عليه الهدف السياسي الرئيسي لهذا النشاط كما لغيره.

العودة لأصل المشكلة وجذرها وتبيان هدفها الأساسي كل هذه تعد أموراً ضرورية لمواجهتها ان صدقت النوايا وتوفرت الإرادة لدى أكثر من طرف في الداخل والخارج، وهو مهم أيضا لان هناك من يعمل على ألا تتجاوز المواجهة معها بعض الأعراض والمظاهر مع الإبقاء عليها في تحقيق الهدف السياسي نفسه وعلى ساحة الجنوب بالذات.

كما ان معرفة حقيقة ما يجري لا يتطلب الكثير من العناء والبحث في ضوء ما سبق وان قاله علناً زعماء القاعدة في العالم وفي اليمن.

انتشار هذه الجماعات وسيطرتها على أكثر من مدينة ومنطقة يستهدف بدرجة رئيسية الحراك السلمي عبر تقويض المجتمع الحامل والحاضن للحراك وتطورات القضية الجنوبية حيث يهدف إلى تحويلها من قضية وطنية سياسية إلى مشكلة أمنية وفرض أولويات ومخاطر جديدة على المجتمع وحركته الثورية ولهذه الأهداف والغايات وليس لغيرها جرى تسليم أبين وأجزاء من شبوة لهذه الجماعات ووضع بقية مدن ومناطق الجنوب بما فيها عدن تحت التهديد المباشر لهذا الخطر الداهم، ووضع الشعب في الجنوب بين نارين أما قوات السلطة التي قامت بالعدوان والغزو وممارسة (...) الهمجي وأزهقت الأرواح وسفكت الدماء وقمعت النضال السلمي وصادرت حقوق الشعب وعاثت في الأرض فساداً، وأما هذه الجماعات التي تريد ان تحقق ما عجزت عن تحقيقه الأولى .

القوى السياسية تعي طبيعة الدور المناط بهذه الجماعات ولهذا لم تتعد مطالبها في بياناتها حول حادث دوفس حد الدعوة إلى التحقيق في الحادث بذاته وكأن ما عداه لا يعنيها، كما ان الأطراف والقوى الخارجية وبالذات أمريكا ودول الجوار تدرك تماماً حقيقة الظاهرة وأهدافها، ويمكن إرجاع مواقف هذه الأطراف على الحادث الأخير إلى كونها ترى فيه إرباكا العملية السياسية التي ترعاها وليس لشيء آخر، وعدا هذا الأمر فهي مستفيدة مما يحصل في أبين لاصطياد العناصر المطلوبة لها وحصولها على المعلومات والمبررات للتدخل في شئون البلاد وعلى أرضها، كما وهناك تاريخا من التعاون المتبادل والعمل المشترك جمع هذه الأطراف بهذه التنظيمات نذكر منه حرب 94م على الجنوب.

الحالة القائمة في أبين وغيرها والقابلة للتوسع والانتشار تتطلب موقفاً حازماً وموحداً ومتضامناً من المجتمع المستهدف ومسئولية اكبر تتحملها القوى السياسية والحراك السلمي والنخب والمرجعيات لمواجهة مايجري على الأرض باعتباره جزءاً من مهمة إدارة المعركة السياسية وكل تعقيداتها، والخروج من حالة صنع مشاريع الزعامات والانشغال بها والدوران حولها إلى ما يخدم المجتمع ويعزز صمود الشعب ونضاله وينتصر لقضيته وتطلعاته العادلة والمشروعة.

التوغل الغربي الجديد !!

احمد نبيل

علينا ان ندرك ان الغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية يريد تغييرا سطحيا او طفيفا، يغير وجوها ولا يغير انظمة وسياسات متكاملة، ذلك لضمان تحقيق اهداف معينة منها ضمان الحليف البديل للرئيس السابق صالح. الغرب لا يريد ديمقراطية او حرية او حياة كريمة لليمن واليمنيين، وانما يسعى دائما لإضعافها سياسيا وإقتصاديا وايضا عسكريا مع اخواتها الدول العربية حتى تظل اسرائيل القوة المهيمنة في المنطقة وايضا لجعل الشرق الأوسط وعاء سهلا للمصالح الحيوية الامريكية و الغربية. اللافت في الامر اهتمام الولايات المتحدة بتولي مهمة اعادة هيكلة الجيش اليمني، لأجل ان يكون بمثابة الحارس المخلص والمطيع لمصالحها في اليمن و المنطقة، و في خدمتها دائما.

من المؤكد ان عامل الاهتمام بالجيش هو "الحرب على الارهاب " حيث ان الإدارة الامريكية كانت تعول وتعتمد كثيرا على نظام صالح للتصدي لهذا التنظيم والتعاون معه في الحرب التي يشنها الغرب بقيادة الولايات المتحدة لإجتثاثه تحت عنوان " الحرب على الارهاب " فهذا في اعتقادي هو السبب الرئيسي في نية الولايات المتحدة بتولي مهمة هيكلة الجيش اليمني وربما السعي للاحتفاظ بقادة الجيش خصوصا من اسرة صالح إن امكن. هذا ليس تحليلا انما واقع الحدث السياسي يثبت وجود نية مؤكدة من قبل الامريكان لذلك .

في النظر الغربي ثمة (سقف) لأي ثورة في اليمن اوالعالم العربي، حيث مسموح لأي دولة ان تفعل ما تشاء مادام ذلك لا يمس من قريب أو بعيد سلام وأمن اسرائيل او طموحات الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة أو حتى " ملف الإرهاب " الذي يعد هاجس الأمن الامريكي – الغربي . اذا صح ذلك فإن الحكومات الغربية والأمريكية تتخوف من أمرين في العالم العربي وربما اكثر في اليمن.

أولهما : الاستقلال الوطني .

وثانيهما: الديموقراطية الحقيقية .

ومن شأن تحقق أي من الامرين أو كليهما ان يؤدي في نهاية المطاف إلى اشتباك مع المصالح الغربية والطموحات الامريكية. لسبب جوهري واحد هو ان استمرار تلك المصالح والطموحات الامريكية - الغربية يفترض حالة من " الخضوع والتبعية " للسياسة الغربية، وهذا الذي لابد ان يصطدم مع استحقاقات الاستقلال و مقتضيات الديموقراطية الحقيقية. لذلك ان ترحيب الولايات المتحدة أو الدول الغربية بالثورات العربية امر مؤقت ومشروط بألا تتعارض ثماره مع ذلك السقف المفروض من قبلها.

وعلى من يعول على الغرب والمجتمع الدولي في مساعدة اليمن وشعبه خصوصا هؤلاء الذين تربوا على سياسات استرضاء الغرب، ان يدركوا ان الغرب و الولايات المتحدة الامريكية لا يحترمون عدوا ضعيفا والضعيف هو من له حق ولا يصر على حقه ونحن لدينا عندهم الف حق وحق، وما كنا امة ضعيفة بل كنا خير امة اخرجت للناس .

الكل يعلم ان الغرب أظهر العداء للعالم الإسلامي في بداية التسعينيات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ولعبت مقولة " صموئيل هنغتون " في صراع الحضارات دورا واضحا، وجعلت العالم الإسلامي والعربي هو الخطر الأكبر على الحضارة الغربية، ثم كانت ذروة الصدام في أحداث11 سبتمبر. لذلك " احذروا التوغل الامريكي – الغربي بقناعه الجديد ".

للأسف الشديد نحن وصلنا الى مرحلة الخضوع والتبعية وايضا استرضاء المجتمع الغربي بحجة مسايرة السياسة الدولية حتى عرضنا البلد بقضاياها على طاولتهم السياسية، وصرنا ننتظر الاذن منهم في اي خطوة سياسية قد نخطوها بمفردنا. لانبالغ اذ قلنا ان قضية اليمن لم تعد بيد أبنائها، فقد أشركنا فيها الجوار والمجتمع الدولي، وهم من يخططون لكل شيء (سحقاً .. انها التبعية). فلا كرامة في ظل سيطرة سياسية خارجية، ولا استقلالية في ظل حكومة ترهن مستقبل البلد وحاضره الى مخططات خارجية .

((لن ترى الدنيا على ارضي وصيا))

ما علمناه مؤخراعن نتائج الحوار بين اطراف الداخل (حكومة واحزابا) والسفارات الاجنبية، انه تم الاتفاق على تولي الولايات المتحدة مهمة هيكلة الجيش (كما تريد امريكا)، وفرنسا مهمة صياغة دستور جديد، وبريطانيا مهمة الحوار الوطني. والله لم يتبق الا تولي المانيا او احد الدول المعنية مهمة تفصيل رئيس جديد خلفا للرئيس هادي. اذا كانت حكومة الوفاق بالاضافة الى احزاب اللقاء المشترك و المؤتمر قد سلموا قضية البلد للسفارات الاجنبية وامتثلوا لهم يكونو قد خسروا انفسهم ووطنيتهم وشعبيتهم ايضا .

من الاولويات السياسية التي تفرض نفسها على الساحة اليمنية، التحرر من التبعية الغربية والسيطرة الخارجية، ووضع حد لمن يتدخل في شؤون البلد او الجيش ويتصرف وكانه المفوض السامي في وطننا . فلن يتم احترام اليمن وأهله إلا حينما يجد المجتمع الإقليمي والدولي نخباً سياسية شديدة الوطنية تناضل من اجل هذا البلد. اما النخبة السياسية الحاكمة فهي في حاجة الى إعادة النظر في كل شيء، وتوجهاتها آن لها ان تتغير وتتحدث من اجل ان ترتقي إلى مستوى عدالة قضيتنا واستقلاليتها.

ما يمكن قوله في الوقت الراهن هو إذا اردنا الحفاظ على اليمن اولاً والثورة واهدافها واستمراريتها ثانيا، فعلينا بالسفارات الاجنبية وفي مقدمتها الامريكية " اوكار العمالة و التبعية " لدحر التدخل والتوغل في الشؤون الداخلية، لاسيما في ظل ثورة تتهافت عليها قوى خارجية لصقلها على الشكل المتلائم مع مطامعها العسكرية والدبلوماسية في المنطقة. من ناحية اخرى يلزم علينا التصدي للمسؤولية الوطنية بأكبر قدر من المهارة وأوسع اطار للمشاركة من جانب الطبقة السياسية " الوطنية" والقوى الحية في المجتمع . مالم فستظل اليمن ترزح تحت وطأة وهيمنة دول وسلطويات تجذرت فيه عبر إنسجامها مع نظامه السابق .

المطلوب والمأمول ان تستعيد اليمن عافيتها وتتجاوز حالة التقزيم والإعاقة التي فُرضت عليها وأخرجتها من مجرى التاريخ حتى أصبحت مجرد حقيقة جغرافية او ملعب تتصارع فيه حيتان العالم. علينا أن نسعى إلى تعميق الوجود الوطني زيادة مساحة استقلاليته ووجوده في الحياة السياسية ليشمل لاحقا جميع مناحي الحياة الثقافية والاجتماعية والدينية والتعليمية. نريد ايضا ان نرتقي من مرحلة الحزبية والطائفية والمناطقية الضيقة " التي يستثمرها الغرب كحجة للتوغل والتدخل " الى مرحلة " التيار " الممثل لتطلعات الامة واهدافها جمعاء ،الذي يعتمد على قوة الفكرة العامة وتعزيزها، وجهد الامة وتمكين الناس وإشراكهم .

نريد ايضا ان نسعى جميعا الى حياة في كنف الحرية والاستقلال الوطني لنقدم صورة مشرقة عن اليمن في ظل مبادئ التعايش والتراحم لبقية الاوطان من جهة، ولنقدم نموذجا مضيئا للبشرية تتضح فيه فطرة الانسان اليمني وعظمته من جهة اخرى.